Permanent Mission
of the State of Kuwait
to the United Nations
New York

وفد دولة الكويت الدائم
لدى الأمم المتحدة
نيويورك

بيان يلقيه

السفير/ منصور عياد العتيبي
المندوب الدائم لوفد دولة الكويت لدى الأمم المتحدة

في

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية
لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠١٠

مقر الأمم المتحدة - نيويورك

الأربعاء ، ٥ مايو ٢٠١٠

web site: http://www.kuwaitmission.com -- e-mail: kuwaitmission@msn.com

321 East 44th Street - New York, N.Y. 10017 - Tel.: (212) - 973 - 4300

السيد الرئيس،،،

يود وفد بلادي أن يهنئكم وأعضاء المكتب الموقر على إنتخابكم رئيساً لهذا المؤتمر الهام ، وإننا لعلى ثقة بأنكم ستديرون أعماله بكل كفاءة وأقتدار. كما يود وفد بلادي الإعراب عن التأييد لما جاء في بيان وفد إندونيسيا بالإنابة عن الدول الأعضاء في حركة عدم الإنحياز.

السيد الرئيس،،،

لقد مرّ أكثر من خمسون عاماً على إعتماد قرار الجمعية العامة رقم ١٣٧٨ والذي دعا لنزع عام وكامل للسلاح ، معتبراً ذلك النزع هدفاً من أهداف الأمم المتحدة وهو الأمر الذي لم يتحقق مع الأسف إلى وقتنا هذا، ومما يبعث على الأسى أن حجم الإنفاق العسكري الذي تجاوز الترليون من الدولارات في تصاعد يتزامن مع تزايد الأزمات التي تحيق بالعالم وآخرها الأزمة المالية العالمية التي عصفت بإقتصاديات الدول والأفراد، ولو تم تخصيص ربع قيمة الإنفاق العسكري وصرفها في سبيل تحقيق الأهداف الألفية الإنمائية لتم تحقيق تلك الأهداف منذ وقت طويل.

لقد تفاءل المجتمع الدولي في العام الماضي بعقد قمة مجلس الأمن حول نزع السلاح والحد من الإنتشار الذي ما كان لينعقد إلا بوجود دعم وتقبل لفكرة عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية، كما تفاءل المجتمع الدولي مؤخراً بالإتفاق الذي تم بين الولايات المتحدة والإتحاد الروسي بشأن تخفيض ترسانتهما النووية ومع هذا التفاؤل فإن وفد بلادي يستذكر أن إسرائيل –

الدولة الوحيدة في المنطقة - لا تزال تمعن في رفضها الإنضمام لمعاهدة الحد من الإنتشار وإخضاع منشآتها لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية الأمر الذي يشكل عائقا أساسياً أمام تحقيق عالمية المعاهدة و يوفر سبباً للدول الأخرى للسعي لحيازة الأسلحة النووية أو تصنيعها بذريعة غض النظر والتهاون في التعامل مع الدول التي لا تزال لم تنضم للمعاهدة وترفض إخضاع منشآتها للتفتيش. إن هذه الحالة الإسرائيلية الفريدة من نوعها تبعث على القلق لكونها أيضاً العائق الرئيسي لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية كما عبر عنه القرار الذي صدر عن المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية رقم GC(53)/RES/17 والذي أعرب عن "القلق إزاء القدرات النووية الإسرائيلية" وطلب من إسرائيل الإنضمام لمعاهدة الحد من الإنتشار وأن تخضع جميع مرافقها النووية لضمانات الوكالة الشاملة.

وإلى الوقت الذي ستنضم اسرائيل فيه للمعاهدة، فإن الدول النووية في مؤتمرنا هذا مطالبة بتأكيد التزامها الكامل بموجب أحكام المادة الأولى من المعاهدة، وأن تتعهد وتتقيد بعدم تزويد إسرائيل بصورة مباشرة أو غير مباشرة بأي شكل من أشكال المساعدات على نحو يساهم في تعزيز قدرتها على صنع أسلحة نووية أو أجهزة نووية متفجرة أو اقتنائها أو اكتسابها أو السيطرة عليها بأي طريقة وتحت أي ظرف من الظروف أو أي تسمية كانت لما يمثله ذلك من تهديد للأمن والسلم الإقليمي والدولي، ويعرض كامل منظومة عدم الانتشار للخطر البالغ.

كما ندعو الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى وقف البرامج الفنية التي تقدم إلى إسرائيل وتعليق تعاونها معها في الميدان النووي ما لم تنضم إسرائيل إلى المعاهدة بوصفها غير حائزة لأسلحة نووية.

السيد الرئيس،،،

لقد إنضمت دولة الكويت في العام ١٩٨٩ لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وصادقت على اتفاق الضمانات وكذلك البرتوكول الإضافي وتأكيداً على ايمانها العميق بأهمية تخليص العالم من مخاطر إنتشار اسلحة الدمار الشامل فقد صادقت بلادي أيضاً على معاهدة الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الأسلحة البيولوجية.

وفي هذا السياق، نؤكد على أهمية الإلتزام بالمعاهدة على إعتبار انها تمثل ركيزة اساسية لنزع السلاح ومنع الإنتشار النووي والحق في الإستخدام السلمي للطاقة النووية، كما يرى أهمية وضع خطة عمل لتحقيق عالمية المعاهدة المذكورة من خلال انضمام الدول غير الأطراف في المعاهدة وذلك بدون قيد او شرط. كما يطالب وفد بلادي بوضع خطط عمل وآليات واضحة لتنفيذ الإلتزامات التي سبق وان تم التعهد بها في إطار المعاهدة وفي مؤتمرات المراجعة السابقة وخاصة تنفيذ قرار الشرق الأوسط الصادر عن مؤتمر مراجعة المعاهدة لعام ١٩٩٥.

وغنى عن القول بأن استمرار حيازة دول معينة للأسلحة النووية وتطوير ترساناتها يمثل تهديد للسلم والأمن الدوليين لذلك فإن مؤتمرنا مدعو

لإتخاذ قرار بشأن حظر تطوير وانتاج اسلحة نووية جديدة والعمل كذلك على حث الدول التي يتطلب تصديقها على معاهدة حظر اجراء التجارب النووية دخول تلك الإتفاقية الهامة لحيز النفاذ والقيام بالتصديق على المعاهدة بأسرع وقت ممكن.

السيد الرئيس،،،

تولي بلادي اهتماماً كبيراً للتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية خاصةً مع البدء في تحقيق مبادرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح بوضع برنامج وطني للاستخدامات السلمية للطاقة الذرية وتشكيل اللجنة الوطنية لاستخدامات الطاقة النووية للاغراض السلمية برئاسة سمو رئيس مجلس الوزراء، وهو المشروع الذي سيساعد دولة الكويت على إنتاج الكهرباء وتحلية المياه وسيحقق نقلة نوعية في مسيرة التنمية بالبلاد.

وفي هذا الإطار ، تولي دولة الكويت أهمية خاصة للمقترحات المتعلقة بضمان الإمداد بالوقود النووي ، حيث أعلنت الكويت في شهر مارس ٢٠٠٩ عن دعمها لمبادرة إنشاء مصرف للوقود النووي تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، كما تعهدت بمبلغ عشرة ملايين دولار من أجل البدء في نقاشات مستفيضة تساهم في وضع النظام الأساسي للمصرف لكي يكون أداة مهمّة في ضمان الإمداد بالوقود النووي للدول الراغبة بالاستفادة منه.

وفيما يتعلق بالملف النووي الإيراني، فإن بلادي قد أكدت على حق إيران وغيرها من الدول باستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية ضمن

شروط ومعايير الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتحت إشرافها ومتابعتها ، ونأمل من جميع الأطراف المعنية تكثيف الجهود من أجل العمل على حل هذا الملف بالطرق والوسائل السلمية، كما ندعو الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى التجاوب مع المساعي والجهود الدولية لطمأنة المجتمع الدولي وإزالة أية مخاوف من طبيعة برنامجها النووي والتأكيد على أغراضه السلمية وبما يمهد للتوصل لتسوية تحقق الأمن والإستقرار في المنطقة وتساهم في دعم الجهود الرامية لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

السيد الرئيس،،،

لقد قال العالم البرت اينشتاين في العام ١٩٤٦ "ان اطلاق طاقة الذرة قد غير كل شيء بإستثناء طريقة تفكيرنا ولهذا فنحن منجرفون نحو كارثة لم يسبق لها مثيل"، فما احوج العالم اليوم لإتفاق مؤتمرنا هذا على تحويل مسار الإنسانية من الكارثة التي تنبأ بها اينشتاين إلى الإزدهار والتعاون والتفاهم.

وشكراً السيد الرئيس،،،